الاقتصاد الجزائري في إطار برنامج الإستقرار و التعديل الهيكلي

دحو سهيلة[1]

مقدمة

إن المنظور الاقتصادي الجزائري يعيش ثورة جد هامة منذ بداية التسعينات، المترجمة على أساس التحولات الاقتصادية المتواصلة و السائرة في إطار إديولوجية اقتصاد السوق و اعتباره المخرج الوحيد للأزمات الخانقة التي عاشها الاقتصاد الوطني.

و لتحقيق ذلك تطلّب من السلطات الإقبال على تبني سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية و السياسية الهادفة، بعد ما عرف البلد اختلالات تولّدة نتيجة عوامل داخلية و أخرى خارجية.

حيث عبّرت السلطات صراحة على إستعدادها للتعاون مع صندوق النقد الدولي و الاستجابة للشروط المفروضة عند الاستفادة من دعمه المالي، و لجأت لتفاوض معه حول مشروع برنامج للتعديل الهيكلي في إطار إتفاق موّسع لمدّة ثلاث سنوات يكون مسبوق بإتفاق للتثبيت أو الإستقرار الحامل لفترة سنة.

حدث هذا بعد ما تقاربة وجهات النظر بين السلطات و الصندوق حول أصل الأزمات و المشاكل و الإختلالات الحاصلة التي كان يعتبرها الصندوق ظرفية و مؤقتة سرعان ما يتم تجاوزها تلقائياً، هذا الوصف الذي لا ينطبق على الإقتصاد الوطني لكونها نابعة عن اختلالات هيكلية يصعب تصحيحيها فقط بإدخال سياسات الإستقرار، بل يتعلق الأمر بالتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي و الجزئي معًا.

وخلال سنة **1998** استكملت الجزائر مراحل تنفيذ اتفاقها مع **ص.ن.د** فيما يخص البرنامجين إذ احترمت تطبيق ما ورد في كل برنامج رغم بعض التأخر في التنفيذ، و عليه استطاعت الجزائر أن تسجل جملة من النتائج الإيجابية على مستوى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بإعتمادها على تصحيح مالي قوي استخدمت في ذلك أدوات مباشرة و غير مباشرة للتحكم في السيولة، كما عزّز التمويل الإستثنائي الخارجي بدرجة كبيرة ما أدى إلى إرتفاع الإحتياطات و أصبح الإقتصاد يجري أكثر فأكثر وفق قواعد إقتصاد السوق.

---

[1] أستاذة مكلفة بالدروس بالمدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي

1. برنامج الإستقرار أو التثبيت (من01 ماي1994إلى 30 أفريل 1995)

صرّح الصندوق بموافقته على اتفاق التثبيت بعد التوقيع على رسالة النيّة في ماي **1994**، ممّا يؤكد قبوله بمحتوى برنامج التثبيت الوارد فيها بعد أن حدّد موافقته و "مساندته المالية المقدّرة ب **731,5** مليون **ح.س.خ*** لتدعيم البرنامج الحامل لفترة سنة من الإصلاحات" **(1)** إلى جانب منحه قرضًا آنيا بمقدار **1** مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي الموالي لبرنامج الإستقرار و أدّت هذه المبالغ لاستعادة الثقة أمام الدائنين الذين قبلوا الدخول في مفاوضات ثنائية مع السلطات الجزائرية لإعادة جدولة ديونها هذه العملية التي سمحت بأنساب **5,3** مليار دولار كقروض موّجهة لإعادة التوازنات الخارجية.

"و من ناحية أخرى قدّم الصندوق مبلغ **1,250** مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات فترة سدادها **5** سنوات **ثلاث** منها معفاة من دفع خدمتها، كما سمح الإتفاق بتوافد مبالغ أخرى من قبل هيأة مالية أخرى كالبنك الدولي" **(2)** حيث يتضمن برنامج التثبيت أو الإستقرار الوارد في إطار الإتفاق عدد من الإجراءات للإقتصاد الكلي حدّدها الصندوق في قالب مشروطيته المفروضة إلى جانب دخوله عملية إعادة الجدولة مع الدائنين.

1.1 . محتوى برنامج الإستقرار

يتلخص محتوى البرنامج فيما يلي :

- تعديل الأسعار النسبية و إزالة القيود على التجارة الخارجية و المدفوعات،
- تحرير سعر الصرف بتخفيض قيمة العملة المحلية.
- تخفيض العجز الميزاني بضبط الإنفاق العام و تشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.
- تسير الطلب المحلي بواسطة سياسة ميزانية و نقدية صارمة.
- تخفيض خدمات الديون الخارجية.
- تحسين فعالية الشبكة الإجتماعية.

2.1 . أهداف البرنامج

على أساس ما ورد في المحتوى، كان البرنامج يرمي لتحقيق الأهداف الآتية : **(3)**

- العودة للاستقرار المالي مع تحقيق النمو.
- بحث استقرار الأسعار المحلية مع باقي الأسعار العالمية.
- امتصاص اختلال الإقتصاد الكلي خاصة عجز الخزينة و الميزانية.
- إعادة فتح الأسواق المالية أمام السلطات لإيجاد سبيل لتسير عبء المديونية و تخفيض خدمتها.
- تحقيق معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب **3 %** سنة **1994** و **6 %** سنة **1995**.
- خلق ظروف و شروط مالية إيجابية لتحقيق نمو قوي و دائم في المدى القصير.

3.1 . الإنجازات المحققة في إطار البرنامج

سمحت فترة البرنامج بإعادة التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي انطلاقا من الإنجازات المتخّذة خلال الفترة، و التي ترمي لتجسيد محتوى الإتفاق حيث يمكن إدراجه حسب المحاور الآتية :

❖ **فيما يخص تحرير الأسعار**

تم تعديل سعر الصرف في مرحلتين سنة **1994** (أفريل و سبتمبر) إلى جانب مواصلة تحرير الأسعار الداخلية بعزل الرقابة الإدارية و تخلي الدولة عن الإعانات، حيث تم خفض الإعانات الضمنية و المعلنة على الخصوص للمنتجات البترولية و الطاقوية، و المواد الغذائية ما عدا القمح و طحينة الشعير و الحليب، فظّلت الضوابط السعرية قائمة فقط بالنسبة لثلاث مواد غذائية و منتجات الطاقة و أجور النقل العام. و في أواخر عام **1994** تحررت أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي و أسعار مواد البناء ، كما تم إلغاء الضوابط على هوامش الربح في منتصف عام **1995** بالنسبة للسكر والحبوب بخلاف القمح الخشن و الناعم و زيت الطعام و حصر الدعم لأسعار القطاع الزراعي في بذور البطاطا و القمح، و الملاحظ أن أسعار المواد التي تم تحريرها تضاعفت خلال فترة الإتفاق على ما كانت عليه قبل منتصف سنة **1994**.

❖ **فيما يخص تحرير التجارة الخارجية**

تم تحقيق الانفتاح لنشاط الاستيراد و التصدير أمام القطاع الخاص الذي سجل سرعة و مساهمة واسعة أمام إستيراد المنتجات الأجنبية و تصدير المنتجات المحلية بعد أن تم تحرير **10** سلع أساسية يخضع استيرادها لمعايير فنية و مهنية، وبذلك عرفت كل من الصادرات و الواردات توسعًا في دائرة نطاقها مع التحفّض ببعض الإستثناءات، كما أكدّت السلطات تدعيم القطاع الخاص بالقرار الصادر في أكتوبر 1994 والمتضمن امتلاك العملة الصعبة من قبل المؤسسات.

❖ **فيما يخص السياسة النقدية و المالية**

تم إصدار عدّة قرارات و مراسيم تكميلية لقانون النقد و القرض خلال فترة البرنامج، فمن أجل خفض وتيرة التوسع النقدي "تم إلغاء الحدود القصوى على معدلات الإقراض المصرفي مع فرض حد قدره **5 %** على أسعار الفائدة المصرفية إلى جانب تحرير معدلات فائدة موجبة و استخدام أدوات غير مباشرة للتحكم في السيولة مع تحرير الحد الأدنى لإحتياطات البنوك التجارية و رفع احتياطات الصرف"**(4)** بغية دعم القيمة الخارجية للعملة و النهوض بميزان المدفوعات.

❖ فيما يخص عبء الديون الخارجية

في إطار إتفاق التثبيت تقدمت السلطات أمام نادي باريس و لأول مرة لإبرام اتفاق عام حول إعادة جدولة الديون العمومية، كان ذلك نهاية ماي **1994** بقبوله الديون العمومية على مدى **16** عام منها **4** سنوات معفاة من الدفع إذ بدأت المفاوضات الثنائية مع كل دائن على حد ابتداءًا من جويلية **1994** و انتهت في مارس **1995** "و سمحت هذه المفاوضات بإمضاء **17** اتفاق مع كل من : **بلجيكا، فرلاندا، الدانيمارك، الأوتريش ، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، كندا، فرنسا، السويد، البرتغال، سوسيرا، نورويج، إسبانيا،دول البلقان، بريطانيا و إيطاليا** إذ بلغ مبلغ الديون المجدولة في إطار كل الإتفاقات **5,3** مليار من الدولار الأمريكي و أخذت ديون كل من فرنسا و إيطاليا و الولايات المتحدة الأمريكية و إسبانيا و اليابان و ألمانيا حصة الأسد بمعدّل **80%** من إجمالي الديون المجدولة"**(5)** و قد ساعدت إعادة الجدولة على خفض الديون حسب جداول المديونية إلى **55,3%** سنة **1995** بدلاً من **86 %** سنة **1993** و خصوصًا أن دفع خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستأنف إلا في شهر ماي **1998**، و تعرف الطريقة المعتمدة بالطريقة المختلطة أو المشتركة، و تتمثل في سداد استحقاقين اثنين في السنة أحدهما في **30** ماي و الثاني في **30** نوفمبر.

❖ **فيما يخص المالية العامة و الميزانية**

من أجل امتصاص العجز الميزاني المؤكد كشرط وارد ضمن وصفة الصندوق عمدت السلطات خلال فترة الإتفاق مواصلة سياسة التقشف في النفقات و توسيع دائرة تحصيل الإيرادات، هذه التي تمت بتوسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة حسب ما ورد في "قانون المالية لسنة **1994**، من خلاله تم تخفيض الضريبة على الأرباح و تبسيط نظام التسعيرة، كما عرف معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها زيادة من **5%** إلى**33 %** كخطوة لتوحيد معدل الضريبة المزدوج على الشركات، كما سجلت الرسوم الجمركية زيادة على الكماليات و الأدوات الكهربائية الإستهلاكية" **(6)**.

أمّا النفقات فتم تقيّدها بتقييد ميزانية التجهيز و التسييّر المسندة خلال السنة، مع إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بالنسبة لكل قطاع، حيث عملت على تعطيل تنفيذ إنجاز المشاريع الإستثمارية في عدّة مجلات التي أثقلت الدولة فيما يخص التمويلات الوافدة إليها من الخزينة أو القروض المتحصل عليها من البنوك التجارية، فتبعا لتقليص عدد المؤسسات العمومية تقلصّت النفقات الجارية خصوصًا فيما يتعلق بالمرتبات والأجور التي عرفت انخفاضا هامًا نظرًا للتسريح الواسع للعمال و الموّظفين العاملين بالمؤسسات العمومية التي تم إغلاقها، و عليه تم امتصاص العجز الميزاني و تحقيق شرط الإتفاق.

2 . برنامج الاصلاح أو التعديل الهيكليP.A.S(من 05/22/ 1995إلى05/21/ 1998).

دخلت الجزائر نطاق الإصلاح الهيكلي بعد أن عاش الاقتصاد إختلالات هيكلية مست كل جوانب الاقتصاد الكلي و الناتجة عن ضيق وتيرة النمو و التسيّير غير الفعّال للموارد، إلى جانب مشكل المديونية الذي حمّل إشكالية وجوب الدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي إذا ما أرادت السلطات إعادة جدولة ديونها، ففي تاريخ **09** أفريل **1995** قامت السلطات بإرسال رسالة النيّة السنوية **(7)** المرفقة بوثيقة إطار السياسات الإقتصادية لبرنامج التعديل الهيكلي الحامل لفترة 3 سنوات التي تم إيداعها رسميًا بمقر الصندوق في نفس التاريخ بناءًا على اللإتفاق التمهيدي أثناء مفاوضات **جونيف**، و مع نهاية شهر ماي وافق الصندوق على إمضاء إتفاق موّسع مع السلطات الجزائرية و أتاح أمامها حق استخدام موارده و الاستفادة من دعمه المالي في إطار التسهيل التمويلي الممّدد لدعم عمليات الإصلاح التي سيتخذها البلد حسب ما ورد في البرنامج.

1.2 . محتوى برنامج التعديل الهيكلي

تسير الإصلاحات الهيكلية المفروضة عمومًا نحو المرور إلى اقتصاد السوق تبعا لمحتوى البرنامج الثلاثي، الذي يترجم في محتواه جملة التحويلات العميقة التي يتعيّن على السلطات الجزائرية اتخاذها من أجل إعادة التوازنات على المستوى الداخلي و الخارجي، هذا المحتوى الذي يتلخص في النقاط العريضة التالية :

- مواصلة تحرير الأسعار و إزالة القيود على التجارة و تحقيق توزيع فعّال للموارد،
- ضبط الإنفاق العام بتقليل النفقات العمومية، و تشديد السياسة النقدية لخفض وتيرة التوسيع النقدي و لإحتواء الطلب الكلي و تحقيق التوازن الداخلي و الخارجي،
- إنشاء الآليات المؤسسية و السوقية اللازمة لإتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق،
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية و إدخال عملية الخوصصة بعد وضع الإطار القانوني لها لبعث المنافسة و تشجيع الإستثمار المباشر الأجنبي،
- التقليل إلى غاية إلغاء الإعانات الممنوحة من قبل الدولة للمؤسسات العمومية برفع الدعم على السلع و الخدمات ذات الإستهلاك الواسع،
- مواصلة الإصلاح الضريبي و خفض الرسوم الجمركية و اتخاذ الإطار القانوني لفتح المنافسة أمام القطاع البنكي و المالي،
- ترشيد كيفية الاستفادة من الشبكة الإجتماعية.

2.2 . أهداف برنامج التعديل الهيكلي

تم تحديد أهداف البرنامج تبعا للتطلعات و الأفاق المستقبلية التي تطمح لها السلطات بعد انسياب الموارد المالية إلى الداخل في شكل دعم مالي مقدم من قبل الصندوق أو هيأت مالية أخرى.

إذ نلاحظ تقارب الأهداف المحدّدة من قبل السلطات و تلك التي فرضها الصندوق في إطار برنامج كلاسيكي للتعديل الهيكلي، حيث ندّد بوجوب رفع معدل النمو و تخفيض معدل التضخم ، كما سعى برنامج التعديل أيضًا إلى تحقيق بعض الأهداف تتخلص فيما يلي :

- رفع معدل النمو الإقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوّة العاملة و الخفض التدريجي للبطالة،
- الإسراع في تحقيق التقارب بين معدلات التضخم السائدة محليًا و تلك المسجلة في البلدان الصناعية،

- خفض التكاليف الإنتقالية للتصحيح الهيكلي لحماية الطبقات الأكثر تضرراً بسبب إفرازات أو انعكاسات مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق،
- استيعاب قوّة ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات الصرف أو النقد الأجنبي.

لتحقيق أهداف البرنامج اعتمدت الحكومة اتخاذ الإجراءات و الأدوات المناسبة و الملائمة لتجسيد السياسات المحدّدة في البرنامج.

3.2 . الإنجازات المحققة في إطار PAS

سمح برنامج التعديل بتحقيق عدّة توازنات على المستويين الكلي و الجزئي، وهذا راجع لما اتخذته السلطات و أقرّه صانعوا السياسات فيما يخص التغيرات و الإصلاحات المحدثة خلال فترة البرنامج.

و تمثلت أهم الإنجازات في مواصلة تصحيح الأسعار و إصلاح القطاع المالي و إعادة بنيّة القطاع الزراعي و الصناعي و التجاري و يتضح ذلك فما يلي :

❖ فيما يخص تحرير الأسعار

أكبر الخطوات فيما يخص تحرير الأسعار قد اتخذت خلال اتفاقات التثبيت إلاّ أن برنامج التعديل واصل عملية التحرير خصوصّا بعد اعتماد قانون المنافسة في جانفي **1995** الذي هدف إلى تأسيس مبدأ التحديد الحر للأسعار لجميع المنتجات البترولية و الدقيق العادي في أكتوبر **1995** و الحليب (البودرة) و السكر و الحبوب في جوان **1995** و طحينة الخبز في جانفي **1996** و في نهاية **1996** ألغي دعم جميع المواد الغذائية كما التزمت الحكومة بإلغاء إعانة الغاز و الكهرباء في نهاية عام **1997.**

❖ فيما يخص تحرير التجارة الخارجية

تواصلت عملية التحرير فيها و عملت السلطات على تهيئة إمكانية الانضمام إلى منظمة التجارة الدولية(**OMC**) حيث خفّضت السلطات معدل التعريفة الجمركية القصوى من **60 %** إلى **50 %** سنة **1996 ثم** إلى **45 %** سنة **1997** إلى جانب وضع وسائل تأطير فعّالة لتطوير و تنويع الصادرات، كما تمّ إنشاء وكالة وطنية لترقية التجارة الخارجية و تدعيم الإنتاج من السلع و الخدمات الموّجهة للتصدير بسياسة قرض جديدة.

أمّا الواردات تم مواصلة تحريرها مع استحداث ضمانات ضد احتمال إساءة الإستغلال من جانب الموّردين الاحتكارين، فقد سجل الانفتاح نحو نشاط الإستراد للقطاع الخاص سرعة و مساهمة كبيرة في نمو الاقتصاد الوطني.

❖ فيما يخص السياسية النقدية و المالية

من أهم التدابير المتخذة خلال البرنامج، إنشاء السوق المالي للنقد الأجنبي بين البنوك في ديسمبر **1995**، و بدأ البنك المركزي بالعمل بمزادات إعادة الشراء لإئتمانات المصرف المركزي أولاً دون الخزينة في ماي **1995** لتوفير السيولة للبنوك التجارية، و كان الهدف منها زيادة دور أسعار الفائدة من خلال السماح بتطبيق معايير توزيع الإئتمان فهي تعقد مرّة كل **3** أسابيع، كما قام البنك باعتماد هيأت مالية جديدة من قبل مجلس القرض و النقد.

❖ فيما يخص عبء الديون الخارجية

تقدمت السلطات وللمرّة الثانية أمام دائينيها لطلب إعادة جدولة ثانية بعد انتهاء الإتفاقات الثنائية للإتفاق الأول و التي كان أخرها في مارس **1995** حيث تقدمت أمام نادي باريس للمرّة الثانية في جويلية **1995** لإعادة جدولة ديونها العمومية و للمرّة الأولى أمام نادي لندن للحصول على اتفاق إعادة جدولة ديونها الخاصة التي تحققت في جويلية **1996** " و قد تم جدولة في إطار الإتفاقين **7** ملايير دولار و **3.2** مليار دولار على التوالي بينما كان موضوع إعادة الجدولة ما قيمته **14** مليار دولار من إجمالي القروض المراد جدولتها في إطار الإتفاقين. أمّا التمويلات الإستثنائية الوافدة من مختلف الهيأت المالية المتعددة فكانت تبلغ حوالي **20** مليار دولار"**(8)**، "منها **400** مليون دولار الوافدة من قبل البنك الدولي لتدعيم برنامج التعديل الهيكلي خاصة في مجال الإستثمار الإنتاجي وفقا للإتفاق المبرم في بداية **1996** و تكون التحويلات عل أساسه بنجو **300** مليون دولار موّجهة كقروض لتصحيح هيكل الإنتاج أما **100** مليون دولار ستنساب لمكافحة السكن القصديري"**(9)**.

❖ فيما يخص المالية العامة و إصلاح المؤسسات العمومية

عملت السلطات الجزائرية على تجسيد شرط ضغط النفقات العمومية الوارد في البرنامج عن طريق تقيد نوعا ما النفقات التجهيز بعد الحد من إنشاء مشاريع ذات الفائدة الإجتماعية (كالسكن الإجتماعي، المرافق العامة..الخ) كما تراجعت نفقات الجارية بتجميد الرواتب و الأجور، إلى جانب إعادة الهيكلة العميقة للمؤسسات العمومية من جانب الفعالية المالية لهذه المؤسسات بغية تخليص الدولة من الكاهل الذي أثقل ميزانيتها وفتح المجال لمشاركة القطاع الخاص و الشراكة الأجنبية.

أمّا بخصوص الايرادات فقامت بإعادة تشكيل النظام الضريبي و توسيع نطاق تطبيق الرسم على القيمة المضافة **(TVA)** ، وفيما يخص "الرسوم الجمركية فقد عرفت انخفاض

محسوس فيها فبعد أن كان هناك **17** معدل كرسم جمركي لم يبقى إلاّ **4** معدلات لحقوق الجمركة سنة **1997** أين كان أعلى معدل يبلغ **25 %** بينما حاليا أصبح يبلغ **45 %**"(10) رغم أن الدولة و ضعت مجهودات كبيرة في ميدان الجمارك و الضرائب و ذلك لتحصيل أكبر قدر من العوائد و رفع الإيرادات العامة لتحقيق فائض ميزاني إلا أنها لم تبلغ ذلك المراد.

إذ شرعت السلطات في خوصصة المؤسسات العمومية حسب نصوص القانون المؤرخ في **26** أوت **1995** و الخاص بخوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية، فأول قطاع شرع في خوصصته هو القطاع الزراعي الذي سار ببطئ كما عرف عدّة تعقيدات، و تم توسيع إطارالخوصصة ليشمل مؤسسات القطاع الصناعي و التجاري و البناء هذه التي عرفت تأخرًا نوعًا ما بالنسبة للقطاع الزراعي، حيث تطلب من السلطات إنشاء هيئة لتسير رؤوس الأموال السائدة للدولة تحت صناديق المساهمة و إخضاعها لمسؤولية **الهولدينق Holding** التي تعني حق تملك المؤسسة لأسهم شركات أخرى و تكون المشرف المباشر على أعمالها، حيث لعبت هذه الهيئة دورًا حقيقيا فيما يخص استقلالية الذّمة المالية قانونيا و اقتصاديا"(11).

و قد تم إقرار أول برنامج لخوصصة مؤسسات القطاع بالتعاون مع البنك الدولي لتحويل حوالي **200** من المؤسسات المحلية الصغيرة إلى القطاع الخاص، تم هذا في أفريل **1996** و ذلك بعد تنصيب المجلس الوطني للخوصصة المكلّف بتوجيه و توحيد نشاط **الهولدينق** الموضوعة تحت رئاسة و إشراف رئيس الحكومة، كما شمل البرنامج مؤسسات التسويق و التوزيع التي سجلت أكبر الخسائر و عددها **23** مؤسسة تم خوصصتها مع نهاية عام **1996** و منحت لها استقلاليتها المالية مع انتهاء إعادة الهيكلة المالية فيها ، أمّا شركات البناء العامة فترتب في إطار البرنامج حل **19** مؤسسة و تسريح أكثر من **25%** من القوى العاملة الأصلية، بينما تم تأجيل خوصصة المؤسسات الكبيرة حتى اعتماد البرنامج الثاني للخوصصة في أواخر **1997** و الذي يهدف إلى بيع أكثر من **250** منها على مدى فترة **1998-1999**.

3. تقييم برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي

إن الحكم بنجاح أو فشل برنامج التعديل الهيكلي المغطي للفترة **(1995-1998)** يتطلب إجراء تقييّم بعد حوصلة أولية لوضعية التقدم في تطبيق الإجراءات المنفذة بناء على ما سطرته السلطات الجزائرية من أهداف متعلقة بمدى استقرار السياسات الاقتصادية الكلية الواردة فيه، و ما تم تحقيقه فعلاً بعد انقضاء المدّة المحدّدة له.

و استنادًا إلى النتائج المحققة و باستعمال شبكة من المؤشرات الاقتصادية يمكننا تقييم تجربة الإصلاحات التي خضتها السلطات خلال العشرية الأخيرة، كما أن تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي أخضع السلطات لتقييم سنوي من قبل **ص.ن.د** لمراقبة مسار الاصلاحات التي وصفت أنها مرّت بسلام لمّا تمكنت السلطات من إعادة التوازنات المالية و حسنّت من وضعية اقتصادنا المثقل بالديون و خفضت من معدل التضخم إلى جانب تكوين احتياطات صرف مقبولة، غير أن الحكم بنجاح البرنامج لا يعني قدرته على التخلص من الاختلالات الحاصلة و امتصاصها خلال فترة البرنامج فحسب بل يستدعي ذلك إلى الوعي بكيفية تسير الآثار و الانعكاسات و امتداد التأثيرات الخارجية محليًا.

فتطبيق برنامج التعديل الهيكلي الذي كان مسبوق ببرنامج للتثبيت الحامل لفترة سنة اعتبر ناجحًا في إعادة التوازنات حسب وجهة نظر الصندوق رغم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية التي انطلق فيها هذا إذا ما استبعدنا الكلفة الاجتماعية الباهضة الناجمة عن تنفيذ البرنامج.

لكن البرنامج لم ينل رضى المجتمع الذي عاش أصعب الأوقات من انخفاض مستوى المعيشة، و ارتفاع معدل البطالة، و إلغاء الإعانات الحكومية إلخ، فنجاحه كان على حساب طبقة اجتماعية واسعة ذات الدخل المنخفض و المحدود.

بما أن **PAS** كان مسبوق ببرنامج للاستقرار فالتقييّم سيكون انطلاقا من سنة **1994** إلى غاية نهاية سنة **1998**، فتقيمنا لبرنامج الاستقرار لبُدّ و أن ينطلق من حقيقة أساسية و هي أن التثبيت ليس إلاّ مرحلة في فلسفة الإصلاح الهيكلي و النتائج المحققة خلال الفترة تعد بمثابة تهيئة لظروف و شروط الإصلاح الهيكلي الذي جاء مباشرة عقب انتهاء برنامج الاستقرار، و قد أسفرت إنجازات كل من برنامج الاستقرار و الإصلاح الهيكلي إلى تحقيق جملة من النتائج التي مكّنتنا من استنتاج الأتي:

❖ التقييّم حسب النتائج المحققة

سمح البرنامجيين بتحقيق عدّة توازنات على مستوى الاقتصاد الكلي بعدما كان يهدفان إلى خلق ظروف و شروط مالية إيجابية لتحقيق نمو قوي و دائم في و إمكانية تقليل التضخم و بحث استقرار الأسعار المحلية في الأمد المتوسط، فالإجراءات خصّصت لامتصاص الفائض النقدي و تقليل عجز الخزينة، و تم التحكم في المتغيرات الاقتصادية على النحو التالي :

- وصل العجز الميزاني سنة **1994** باعتباره شرط هام في الاصلاح إلى **1,9%** من **PIB** عوّض **6,1 %** سنة **1993** كما لاحضنا اختفاء العجز الميزاني بتداءًا من سنة **1996**

بتسجيل فائض قدره **0,3** من **BIB** بعد ارتفاع الإيرادات إلى **30,4 %** في حين كانت تمثل نسبتها **29,5 %** سنة **1995** ما أدى إلى ظهور عجز بنسبة **1,4 %** من **PIB**، و بحلول عام **1997** بلغ الفائض ليبلغ**2,4 %** من **PIB** بسبب تقيّد نفقات الميزانية بعد فرض سقف محكم على معظم بنود الإنفاق و خصوصًا النفقات الجارية و نفقات الموظفين إلى جانب إلغاء دعم الأسعار، هذا ما يوضّحه الجدول الأتي:

الجدول رقم01 : تطور العجز الميزاني خلال الفترة 1993-1997

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
العجز الميزاني/ PIB بالنسبة المؤوية %	-6,1	-1,9	-1.4	+0.3	+2.4

Source : Revue IDARA, N 2 , VOLUME 8, éditeé par l 'ecole national d 'administration, Alger , 1998, p: 77

- أمّا تصحيح سعر الصرف الذي تم مباشرة بعد بدأ البرنامج كان أساس التوازنات الخارجية ليجر السلطات إلى "خفض قيمة الدينار بنسبة **7,3%** في مارس **1994** و بنسبة **40,70 %** في أفريل من نفس السنة للوصول إلى سعر صرف اسمي يبلغ **36** دج مقابل **1** دولار خلال سنة **1994**."(13) و التي سجلت فيها السلطات أكبر انخفاض لسعر الصرف ويواصل في النقص لقيمته ليرتفع سنة **1995** إلى **47,5** دج مقابل **1** دولار حيث عمل البرنامج على تصحيح القيمة المغالي فيها للدينار الجزائري بما يسمح تحديده حسب قوى السوق و جعل نظام الصرف أكثر شفافية، فإبتداءًا من أكتوبر **1994** أصبح سعر الصرف مرنًا. فالتخفيض كان يهدف في المضمون لتحرير التجارة الخارجية رغم مبالغة التي عرفها الدينار في التقويم و تدرج في نقص القيمة مقاسا إلى الدولار.

- تراجعت حصيلة الصادرات خلال الفترة، على عكس الواردات التي عرفت نمو في القيمة ،و عليه سجل الميزان التجاري عجز يقدّر ب **0,3-** مليار دولار سنة 1994ليتحول إلى فوائض في السنوات الموالية حسب ما يوضحه الجدول الأتي :

الجدول رقم02 : تطور الميزان التجاري خلال الفترة 1993-1997

(الوحدة : بمليار دولار)

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الرصيد (إجمالي الصادرات- إجمالي الواردات)	+2,4	-0,3	+0.2	+ 3.50	+5.76

Source : **(14)** les cahier du créad, N°46, 47, ed créad, Alger, 1998, 1999, p:30 ,p 42

- سجلت السلطات تراجع في معدلات التضخم بعد الخوض في الإصلاحات، فقد بلغ المعدل **32 %** سنة **1992** ثم بدأ في التراجع بعدها ليبلغ **25%** سنة **1995**، لواصل الانخفاض خلال فترة الإصلاح حسب ما يوّضحه الجدول التالي.

جدول رقم (03) : تطور معدل التضخم خلال الفترة 1993-1998

البيان / السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم بالنسبة المؤوية	20,54	29,05	25,0	16,5	6	5,1

المصدر: بالاستناد إلى Journal de liberte 20 aout 1996 et Rapport annuel de la Banque central . (15)

- إن الدعم المقدم لميزان المدفوعات سمح بإعادة تكوين إجمالي احتياطات الصرف الرسمية و تراكمها إذ ارتفعت من **5,1** مليار دولار نهاية **1993** إلى **2,1** مليار دولار سنة **1995**، قدّرت السلطات رفعها إلى **6** مليار دولار نهاية **1997** بعد أن سبق و رفعتها إلى **4,2** مليار دولار في السنة السابقة، و فعلاً تمكنت السلطات من الوصول بالاحتياطات إلى **8** مليار دولار سنة **1997** حسب ما تمّ التصريح به هذا المقدار الذي يضمن تغطية حوالي **9** أشهر من الواردات في حالة استقرار سعر صرف الدينار، هذه الاحتياطات ثم استنزافها قليلاً سنة **1998** إذ

انخفضت إلى **6,89** مليار دولار و **4,52** مليار دولار سنة **1999** أي بعدانتهاء تنفيذ البرنامج كما يوّضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 04 : تطور احتياطات الصرف للفترة 1993-1999

البيان السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
احتياطات الصرف بملايير الدولارات	1,51 1,9	2,64 2,9	2,1 2,1	4,2 4,52	8,04 8,92	6,84 7	4,52 4,8
عدد الشهور التي تغطيها الاحتياطات من الواردات							

Source : les cahier du créad, N°46, 47,edition cread , alger, p 30 p42

- سمح الإصلاح الهيكلي بإعادة جدولة ثانية للدين الخارجي أمام نادي باريس ابتداءًا من شهر ماي **1995** و كذا أمام نادي لندن هذا ما عمل على عرض تطوّر إجمالي الدين الخارجي حسب ما هو موّضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم 05 : تطور عبء الدين الخارجي خلال فترة 1995-1999

البيان السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
إجمالي المديونية بملايير الدولارات	25.72	26.45	28,14	30,561	31,060	33,230	31.317

Source : (16) Bultin de statistique, N° 16, ONS, Alger, Année 2000, p: 60.

- فيما يخص ميزان المدفوعات لم يتم تخفيض العجز إلاّ بعد المورد الوافدة من عملية إعادة الجدولة للديون ، بدأ هذا التوازن يتزعزع عام **1998** أي قبل نهاية تنفيذ البرنامج، فلولا فائض الميزان التجاري و الحساب الجاري و حساب رأس المال لما عرف ميزان المدفوعات التوازن.

فنلاحظ تحسين طفيف في معدل نمو الاقتصاد الراجع لنمو الناتج الداخلي الإجمالي حيث بلغ المعدل**3,9 %** سنة **1995** و ارتفع سنة **1996** إلى **4 %** لكن تطوّر الاقتصاد بقيا متواضع و التحسنات كانت أولية، فتصحيح سعر الصرف كان من التدابير الرئيسية المتخذة في إطار **PAS** و أن التدابير الأخرى كانت مواكبة له بغية البحث عن التوازنات الخارجية فبعد أن خفضت قيمة الدينار أصبح معدل الصرف أكثر مصداقية حيث كان لخفض القيمة و ما اقترنت به من تحرير الأسعار مفعول إيجابي بصورة مباشرة على الهدف المنشود في توحيد السوقين و مرور الدينار إلى مرونة مطلقة ،فيما يخص احتياطات الصرف و يمكن أن نلاحظ بأن تراكم الاحتياطات يسمح لبنك الجزائر يتحسن عرض العملات الصعبة ووضع حد لانحراف سعر صرف الدينار حسب ما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم 06 : تطور محدادت النموخلال فترة 1993-1997

البيان السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
سعر صرف الدولار / دج	23,34	35,05	35,98	54,74	57,70
سعر البرميل بالدولار	17,8	16,3	17,6	21,7	19,8
بالأسعار الجارية الخام (بمليار دج)	1162	1471	1966	2495	2716
معدل نمو الاقتصاد	**-**	-	**% 3,5**	**% 4**	**%4,3**

Source :(17) Banque d'Algérie, Rapport annuel du B.A, 1998, p :48

فرغم الظروف الاقتصادية و الاجتماعية الصعبة أثناء فترة الإصلاحات إلاّ أن الصندوق هنّأ السلطات على التقدم التي أحرزته و النتائج المحققة و حسن تنفيذ و سير البرنامج رغم الأوضاع الصعبة التي خلّفت استمرار بعض المشاكل مثل البطالة و السكن، إلاّ أن السلطات

تطمح بمضاعفة المجهودات للحصول على المشاركة الفعّلة من قبل كل أفراد المجتمع و كسب الرأي العام.

و تبدو نتيجة **PAS** للوهلة الأولى أنها موجبة غير أن الإصلاح الدقيق يفيد أنه ما يسمى بالنجاحات هو في الواقع حصيلة نظرة محاسبة لقاء القروض التي توّفرها المجموعة الدولية أكثر من أيّة إصلاحات جوهرية إذ لولا الدعم المالي الدولي الذي يسخر للبلد المستفيد من إعادة الجدولة لديونه و تنفيذه للبرنامج لما تحققت تلك النتائج و التي يفترض أن تعزز الاستقلال الاقتصادي للبلد المعني و لا تجعل منه أكثر اعتمادًا على جرعات الدعم المالي المتواصلة.إذ يمكن القول أن برامج الإصلاح الهيكلي تعمل على تأجيل المشكل فقط لا غير حيث يبقى تقييّم نجاح **PAS** صعب و حرج في نفس الوقت و خصوصًا إذا كانت الأهداف غير بعيدة عن النتائج.

فمن المسلم به أن لبرنامج التعديل الهيكلي انعكاسات إيجابية و أخرى سلبية خلفت أثار انكماشية على الاقتصاد و بالتالي عواقب اجتماعية رغم أن النتائج كانت موصوفة أنها تجاوزت بكثير معايير الإنجاز المحددة في الاتفاق الموّسع و التي تتلخص في ظهور فوائض مالية و تجارية، إعادة تكوين احتياطات الصرف ، انخفاض معدل التضخم .. إلخ، كما يجب أن نتساءل عن ما تمخض من انعكاسات سلبية بعدما تم تقييّم السياسات الاقتصادية الكلية ، فالآثار الاقتصادية تجلت أثناء و بعد انتهاء فترة البرنامج خصوصًا أن تجربة الجزائر كانت تختلف بعض الشيء عن عملية الإصلاح التي تُحدث في البداية انكماش في الطلب الكلي، و فيما يخص الأثر على الصعيد الاجتماعي يعود خصوصًا على مناصب الشغل و البطالة و تدني القدرة الشرائية و التخلي العنيف للدولة عن الخدمات الاجتماعية و العمومية كالصحة و السكن، هذه الآثار كان بروزها حتمي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي .

فبعد أن تكبدّت الجزائر جملة من الآثار الاقتصادية و الاجتماعية أصبح يتوجب عليها أن تتكفل بالمسألة المتعلقة بآثار **PAS**، حيث عملت السلطات على تخطي الصعوبات رغم الوضع الصعب التي عاشته خلال فترة الإصلاحات، غير أن مسار الإصلاح كان بطيء أين الشروط الداخلية عملت على عرقلته، كما أن العناصر الخارجية كانت غير فعالة أساسًا، فالطريق ما يزال طويل أمام السلطات، و متابعة الإصلاحات تبقى ضرورة حتمية لا محال إذا ما أراد البلد تفادي الوقوع في فجوة أزمات جديدة.

الهوامش

*ح س خ : حقوق السحب الخاصة و هي العملة المتداولة داخل صندوق النقد الدولي كالذهب و على أساسها يتم السحب من موارده حسب حدود حصة البلد في الصندوق

1-Bulletin F.M.I , l'aboutissement des reformes en Algérie, F.M.I , 7 septembre 1998, p : 277

-Journal le :matin du 22 juillet 1995, p:92

-Résume du programme du Stand by 1994, Banque d'Algerie, p: 63

6: - Banque d'algerie,, Résume du programme du Stand by 1994, P4

:10 - Revue Media Bank, N°16, Banque d'algerie, 1995, p5

-Revue mutation , la reforme fiscal , N 2 , chambre de commerce, 1992 , 6 P: 10

, - Revue Media Bank, le pré accors acquis, ajustement stucturele, N°167

: 13 banque d'algérie, mars 1995, P

-Projet de rapport du CNES,sur les effets economiques et sociaux du 8 : 30 programme d'ajustement structurel ,cnes , novembre 1998, P

: 31 9-Revue media bank, N°25,banque d'algerie, 1998, p

10- Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'economie algerienne,P.A.S , tome I ,alger, 14/15 juillet 1998, P: 118

- Bilan du P.A.S , tome I, op.cit , P: 119 11

12- Revue IDARA, N 2 , VOLUME 8, éditeé par l 'ecole national d 'administration, Alger , 1998, p: 77

13-Bilan du PAS, Tome I , OP.CIT , p: 4

14- les cahier du créad, N°46, 47, ed créad, Alger, 1998, 1999, p:30 ,p 42

15- Journal de liberte 20 aout 1996 et Rapport annuel de la Banque central

16- Bultin de statistique, N° 16, ONS, Alger, Année 2000, p: 60.

17- Banque d'Algérie, Rapport annuel du B.A, 1998, p :48

REFERENCE BIBLIOGRAPHIQUE

1. **Rapport**

* Bilan du programme d'ajustement structurel et perspectives pour l'economie algerienne,P.A.S , tome I ,alger, 14/15 juillet 1998

* Projet de rapport du CNES,sur les effets economiques et sociaux du programme d'ajustement structurel ,cnes , novembre 1998

* Rapport annuel de la Banque d'Algérie, B.A, 1998

* Résume du programme du Stand by 1994, Banque d'Algerie, 1994

2. **Bulletin et Journaux**

* Bultin de statistique, N° 16, ONS, Alger, Année 2000

* Bulletin F.M.I , l'aboutissement des reformes en Algérie, F.M.I , 7 septembre 1998

* Journal le :matin du 22 juillet 1995

* Journal de liberte 20 aout 1996

3. **Revue**

*les cahier du créad, N°46, 47,edition cead , alger, 1998-1999

* Revue media bank, N°16,banque d'algerie, mars1995

* Revue media bank, N°25,banque d'algerie, 1998

* Revue IDARA, N 2 , volume 8, éditeé par l 'ecole national d 'administration, Alger , 1998

* Revue Conjoncture, N 37, ed ECOtechnique, Alger, 1996

* Revue Conjoncture, N 50, edition ECOtechnique, Alger, Decembre1998